اوشي عبد قوله ولا تنقصوا تتصرف تعدي الى اثنين الى اولهما بنفسه والى ثانيهما بحرف الجر وقد يحذف بقوله نقصت زيدا من حقه وحقه وهو هنا كذلك اذ المراد لا تنقصوا الناس من المكيال وتجوز ان يكون تعدى الى احد على المعنى والمعنى لا تقللوا وتطففوا وجوز ان يكون المكيال مفعولا اول والكاف محذوف وفيه ذلك مبالغة والتقدير ولا تنقصوا المكيال والميزان حقهما الذي وجب لهما وهو الملء في الامر بوفائها قوله محيط صفة لليوم ووصفه من قولهم احاط به العدو وقوله واحيط بثمره قال الزمخشري ان وصف اليوم بالاحاطة ابلغ من وصف العذاب بها قال لان اليوم من باب يشتمل على الحوادث فاذا احاط بعذابه فقد اجمع العذب ما يشتمل عليه منه كما اذا احاط بنعيمه وزعموا انه خبر على الجواب لانه في المعنى صفة للعذاب والاصل عذاب يوم محيط وقال الاخرون التقدير عذاب يوم محيط عذابه قال ابو البقاء وهو بعيد لانه محيط قد جرا على غير من هو له فيجب ابرازه فاعله مضافا الى ضمير الموصوف قوله ان كثيرا من النحاة ومنهم قال ابن عطية وجواب هذا الشرط متقدم يعني على مذهب من يراه لا على جمهور البصريين العامة على تشديد يابقية وقرا اسمعيل بن جعفر من اهل المدينة بتخفيفها قال ابن عطية هي لغة وهذا لا ينبغي ان يقال بل يقال ان القصد الدلالة على المبالغة جي بها محققة وذلك ان فعل بكسر العين اذا كان لازما فقياس الصفة منه فعل بكسر العين نحو سيحت المراة فهي سيحة فان قصدت المبالغة قيل سيحة لان فعيلا من اصله المبالغة وكذلك يقيه ويقيه بالتشديد والتخفيف وتقدم الخلاف في قوله اصلوتك بالافراد والجمع في سورة براة وان يفعل العامل على نون الجماعة او التعظيم في يفعل ونشم وقرا زيد بن علي وابن ابي عبلة والضحاك بن قيس بتا الخطاب فيهما وقرا ابو عبد الرحمن وطلحة الاول بالنون والثاني بالتا فمن قرا بالنون فيهما عطفه على مفعول نترك وهو ما الموصولة والتقدير اصلواتك تامرك ان نترك ما يعبد اباونا او ان نترك ان نفعل في اموالنا ما نشاء وهو من الكلام المتناول بطرفيه ومعظم ما بين طرفيه والواو للتشريك او بمعنى او او قولان ويجوز عطفه على مفعول تامرك لان المعنى يتغير اذ يصير التقدير اصلواتك تامرك ان نفعل

نفعل في اموالنا ومن قرا بالتا فيهما جاز ان يكون معطوفا على مفعول تامرك وان يكون معطوفا على مفعول نترك والتقدير اصلواتك تامرك ان تفعل انت في اموالنا ما تشاء انت او ان نترك ما يعبد اباونا او ان نترك ان تفعل انت في اموالنا ما تشاء انت ومن قرا بالنون في الاول وبالتا في الثاني كان ان تفعل معطوفا على مفعول تامرك فقد صار ذلك ثلاثة اقسام تسمر يتعين فيه العطف على مفعول نترك وهي قراة النون فيهما وقسم يتعين فيه العطف على مفعول تامرك وهي قراة النون في تفعل والتا في تشاء وقسم يجوز فيه الامران وهي قراة التا فيهما لظاهر من حيث المعنى في قراة التا فيهما او في تشاء ان المراد بقولهم ذلك لك ولابائنا الكيل والميزان لانه كان يامرهم بهما وقال الزمخشري المعنى تامرنا بتكليف ان نترك لخذف المضاف لان الانسان لا يومر بفعل غيره قوله اراتيم قد تقدم ذلك غير مرة وقال الزمخشري هنا فان قلت ايرجواب اراتيم وماله لم يثبت كما ثبت في قصة نوح وصالح قلت جوابه محذوف وانما لم يثبت لان اثباته في القصتين دل على مكانه ومعنى الكلام ينادي عليه وهي اخبروني ان كنت على حجة واضحة ويقين من ربي مبنيا على الحقيقة اصح ان اكرم بترك عبادة الاوثان والكف عن المعاصي والانبيا لا يتبعون الهلاك قال الشيخ وتسمية هذا جوابا للاراتيم ليس بالمصطلح بل هذه الجملة التي قدرها في موضع المفعول الثاني لاراتيم اذا ضمنت معنى اخبروني تعدت الى مفعولين والغالب في الثاني ان يكون جملة استفهامية يتعقد منها ومن المفعول الاول في الاصل جملة ابتداية كقول العرب اراتيك زيدا ما صنع وقال الحوفي وجواب الشرط محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره اعدل عما انا عليه وقال ابن عطية وجواب الشرط الذي في قوله اركنت محذوف تقديره اضل كما ضللتم او اترك متبع الرسالة ونحو هذا مما يليق بهذه المحاجة قال الشيخ وليس قوله اضل جوابا للشرط لانه ان كان بينا فلا يمكن ان يكون جوابا لانه لا يترتب على الشرط وان كان استفهاما حذف منه الهمزة فهو في موضع المفعول الثاني لاراتيم وجواب الشرط محذوف تدل عليه الجملة السابقة مع متعلقها قوله ان خالفكم قال الزمخشري خالفني فلان الى كذا اذا قصده وانت عنه وخالفني عنه اذا ولى عنه وانت قاصده ويلقاك الرجل صادرا عن الماء فتساله